

الإمارات تجدد التزامها بمواصلة تعزيز قدراتها في مجال الأمن السيبراني



نيويورك- وام

أكدت دولة الإمارات التزامها بإنشاء البنية التحتية والآليات اللازمة لتعزيز قدراتها في مجال الأمن السيبراني، بغرض الحماية من التهديدات الإلكترونية والعمل بشكل أفضل مع الآخرين لمواجهة التحديات المشتركة. جاء ذلك خلال البيان الذي قدمته دولة الإمارات، للمناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول الأمن السيبراني، والتي تعد المناقشة الأولى التي يجريها المجلس حول هذا الموضوع. وذكر البيان أنه في السنوات القليلة الماضية، شهدت منطقتنا حوادث خطيرة أثرت في قطاعات الاتصالات والبنوك والقطاع العام، كما تم استهداف منشآت النفط والغاز الطبيعي، مما تسبب في أضرار بمئات الملايين. وحذر البيان من أن مثل هذا النشاط السيبراني الخبيث على البنية التحتية الحيوية في المنطقة لديه القدرة على إشعال نزاع في بيئة متوترة بالفعل ويشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وأشار إلى أن الإمارات تعمل من خلال مجلس الأمن السيبراني على تطوير استراتيجية وطنية شاملة للأمن السيبراني وخطة وطنية للاستجابة للحوادث الإلكترونية. ولفت إلى أن الإمارات تستضيف أكبر مؤتمرات الأمن السيبراني والتحول الرقمي، بما في ذلك «جيتكس»، و«جيسيك»، و«سبيرتيك»، لبناء القدرات المحلية، كما طورت منصة للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتسهيل

تبادل المعلومات، وعملت نحو تعزيز تعاونها مع الدول والمنظمات الدولية وكيانات القطاع الخاص لتبادل المعلومات على مستوى السياسات والمستوى الفني. وأوصت الإمارات في بيانها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتوفير التدريب والقدرات اللازمة على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية، بما في ذلك من خلال برامج التدريب والإرشادات المتطورة، للمساعدة على تنفيذ إطار معياري لسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني. وأوضحت أن مثل هذه الإجراءات يمكن أن تكون بمثابة تدابير لبناء الثقة، والرد على انعدام الثقة وسوء الفهم في الفضاء الإلكتروني الذي يمكن أن يشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين. كما أوصت في هذا الصدد الدول الأعضاء بمواصلة تبادل وجهات النظر وتقييماتها مع الأمين العام للأمم المتحدة وأيضاً عبر مشاركتها النشطة في المنتديات الدولية ذات الصلة بالفضاء الإلكتروني، وعبر أطر التنسيق الإقليمية لتبادل أفضل الممارسات والخبرات. واختتمت الإمارات بيانها، بالتأكيد أن جميع الدول تتحمل مسؤولية تعزيز السلام والأمن الدوليين، سواء عبر الإنترنت أو خارجها، موضحة بأن أفضل ما يمكن فعله للبدء في ذلك يتمثل في الالتزام بمعايير سلوك الدولة المسؤولة، إضافة إلى التزاماتها الأخرى بموجب القانون الدولي.